الخليج

اقتصاد, أسواق الإمارات

25 ديسمبر 2022 00:05 صباحا

أنواع من الدخل تُعفى من ضريبة الشركات 5



دبي: حازم حلمي

حددت وزارة المالية، في إيضاح يتعلق بقانون «ضريبة الشركات» الذي سيبدأ العمل به منتصف العام القادم 2023، قائمة بخمسة أنواع من الدخل ستعفى من ضريبة الشركات في الدولة.

الصورة

وقالت الوزارة، إن أرباح الأسهم، أو الحصص وغيرها من توزيعات الأرباح المستلمة من الأشخاص الاعتبارية المؤسسة أو المقيمة في الدولة، وأرباح الأسهم أو الحصص وغيرها من توزيعات الأرباح المحصّلة من حصص المشاركة في شخص اعتباري أجنبي، وبعض أنواع الدخل الأخرى، مثل؛ الدخل المكتسب من رأس المال، ومكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية، ومكاسب أو خسائر انخفاض القيمة، من حصص المشاركة، ستعفى من ضريبة

.الشركات

وأضافت المالية، كما سيعفى من ضريبة الشركات، الدخل الذي يكتسبه الفرد من فرع أجنبي أو منشأة دائمة أجنبية، والذين تم إعفاؤهم من الضريبة بعد طلب «إعفاء المنشأة الدائمة»، والدخل الذي يحققه شخص غير مقيم من تشغيل .أو تأجير الطائرات أو السفن في حركة النقل الدولي، عند استيفاء شروط معينة

نسبة التملك في الكيان

وفي التفاصيل، ستعفى جميع أرباح الأسهم أو الحصص وتوزيعات الأرباح المُحصلة من الأشخاص الاعتباريين المقيمين في الدولة من الضريبة، بصرف النظر عن نسبة التملك في الكيان الذي يوزع أو يدفع تلك الأرباح. ويسري هذا الإعفاء على أرباح الأسهم أو الحصص المحصّلة من الشخص الاعتباري المقيم في الدولة الذي يكون معفى من .الضريبة، أو الذي تخضع أرباحه لنسبة ضريبة 0% في المنطقة الحرة

وتُعفى جميع أرباح الأسهم أو الحصص وتوزيعات الأرباح التي تم تحقيقها من حصص المشاركة في الأشخاص الاعتباريين الأجانب من الضريبة، عند استيفاء شروط، «إعفاء المشاركة» التي يقصد بها تملّك حصص ملكية بنسبة .5% أو أكثر في أسهم أو رأسمال الشخص الاعتباري الأجنبي، المستوفي لشروط نظام إعفاء المشاركة

وفي ما يتعلق بإعفاء المكاسب الرأسمالية من الضريبة، ستُعفى المكاسب التي تم تحقيقها من حصص المشاركة، والمكاسب الرأسمالية المحققة عن النقل داخل المجموعة المؤهلة ومعاملات إعادة التنظيم والهيكلة. أما بخصوص .المكاسب الرأسمالية الأخرى، سيتم التعامل معها على أنها دخل عادي خاضع لضريبة الشركات

إعفاء المشاركة

بحسب قانون «ضريبة الشركات»، فإن نظام إعفاء المشاركة يقوم على قاعدة منع الازدواج الضريبي داخل مجموعة من الشركات، بحيث تكون إحدى الشركات التي تدفع أرباح الأسهم أو التي تم بيع أسهمها، قد خضعت للضريبة على .أرباحها

ويعفي القانون أرباح الأسهم أو الحصص المحققة من الكيانات المقيمة في الدولة، وأرباح الأسهم أو الحصص المحققة من الشركات الأجنبية التابعة المؤهلة كمشاركة، كلياً من الضريبة. ويقصد ب«المشاركة»، شخص اعتباري تمتلك فيه الشركة المساهمة المقيمة في الدولة حصص ملكية بنسبة 5% أو أكثر لمدة 12 شهراً على الأقل، والمستوفية لشروط .نظام إعفاء المشاركة

%نسبة تملك تقل عن 5

وبخصوص الاستفادة من الإعفاء الضريبي في حال كان الشخص يمتلك نسبة تقل عن 5% من حصص الملكية في شركة ما، فقد أوضحت وزارة المالية، أنه قد تكون هناك حالات تقوم فيها أعمال مقيمة في الدولة باستثمار استراتيجي في شركة أخرى، لا تنتج عنها ملكية بنسبة 5% أو أكثر، أو قد تنخفض نسبة الملكية في المشاركة إلى أقل من 5% .وذلك نتيجة أحداث خارجة عن سيطرة الشركة المساهمة المقيمة في الدولة

وبينت الوزارة، أنه لمعالجة مثل تلك الحالات، ولتقليل الأعباء الإدارية المرتبطة بمراقبة الامتثال المستمر لشرط الحد

الأدنى من الملكية بموجب نظام إعفاء المشاركة، يجوز لوزير المالية، أن ينص على حد أدنى معيّن لتكلفة أو قيمة الاستحواذ على حصص في شخص اعتباري آخر، بحيث يكون تجاوز ذلك الحد مؤهِلاً لاعتبار الحصة المملوكة كمشاركة ومؤهِلاً لتمتع الدخل الناتج عن هذا الاستثمار لإعفاء المشاركة.

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©